SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.22 NO. 2 2023
DOI: 10.51984/JOHS.V22I2.2663

مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/johs

موقف ابن هشام من آراء الزجاج النحوية نماذج في كتاب مغني اللبيب

محمد عمر عصر الصديق

كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان مواقف واعتراضات ابن هشام الأنصاري في كتابه مغني اللبيب على عَلم من أعلام النحو والتفسير، وهو إبراهيم ابن السّري بن سهل أبو إسحاق الزجّاج النّحوي صاحب كتاب: (معاني القرآن وإعرابه) المتوفى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة من هجرة النبي- صلى الله عليه وسلم( )- لما لهذا العالم النحوي من أهمية ومكانة عالية في ميدان النحو والتفسير، فمن النافع للقراء معرفة المسائل التي ناقشه فيها ابن هشام في كتابه المغني ليجني من ثمار تلك المناقشات ما يقيده في مجال الدراسة النحوية واللغوية والنقدية. وقد نظرت في كتاب المغني فوجدته قد أشار إلى الزجاج في أكثر من ثلاثين موضعاً منها ما استحسن فيه رأي الزجاج ومنها ما اكتفى فيه بنقل كلامه دون التعرض له بنقد أو تأييد ومنها ما خالفه فيه أو رأى خطأه، وعليه فالتزمت في هذا البحث ببسط المسألة النحوية ثم إيراد قول الزجاج فيها، ثم عرض آراء النحاة المختلفة في المسألة مع مناقشتها، ثم قول ابن هشام في المسألة مع مناقشته، ثم إبداء الرأي الذي أميل إليه. وقد رأيت أن أقسم هذا البحث تبعاً لذلك إلى قسمين:

- الأول- ما وافق فيه ابن هشام الزجاج، أو نقله من غير إبداء رأي فيه
- الثاني- ما خالف فيه ابن هشام الزجاج

وقد أُوردت في كل منهما قسماً من المسائل التي فيه مع التعليق ببيان المنهج الذي سلكه ابن هشام في عرض المسألة.

الكلمات المفتاحية:

ابن هشام
الزجاج
آراء
اعتراض
استحسان

Ibn Hisham's opinion on the grammatical views of Glass Models in Mughni al-Labib's book

Mohamed Omar Asar Al-Sedig

Faculty of Arts, Sebha University, Libya

ABSTRACT

This research aims to explain the objections of Ibn Hisham Al-Ansari in his book Mughni Al-Labib on the knowledge of one of the protruding figures of grammar and interpretation, and he is Ibrahim Ibn Al-Sari bin Sahl Abu Ishaq Al-Zajjaj, the grammarian, the owner of the book: (The Meanings of the Qur'an and its Syntax) who died in the year 311 of the Prophet's migration - may God's prayers be upon him Sallam (1) - Because of the importance and high position of this grammarian in the field of grammar and interpretation, it is beneficial for readers to know the issues discussed by Ibn Hisham in his book Al-Mughni in order to reap from the fruits of those discussions what is useful in the field of grammatical, linguistic and critical study.

Keywords:

Ibn hesham
Glass
Opiniohs
Objection
Approval

المقدمة

يعد كتاب مغني اللبيب لابن هشام موسوعة حافلة بالمسائل النحوية والنقاشات الواسعة مع النحاة واللغويين والمفسرين، فقد سلك فيه ابن هشام منهجاً قائماً على التحقيق والنقل والتمحيص للضوابط النحوية، والقواعد الكلية، والمعاني والمفردات، فتجد فيه اعتراضات على الكثير من أئمة النحو، كابن عطية، والزمخشري، وأبي حيّان الأندلسي، وغيرهم.

وصنفت الكثير من الرسائل والأطروحات العلمية في هذه الاعتراضات،

*Corresponding author:
E-mail addresses: asar.omar@gmail.com

Article History : Received 10 August 2023 - Received in revised form 08 November 2023 - Accepted 14 November 2023

وتمييزها وإفرادها في كتب مستقلة لتسهيل الاستفادة منها، وتكميلا لهذا الجهد النافع المفيد رأيت أن أفرد اعتراضات ابن هشام الأنصاري في كتابه مغني اللبيب على عَلم من أعلام النحو والتفسير، وهو إبراهيم ابن السّري بن سهل أبو إسحاق الزجّاج النّحوي صاحب كتاب معاني القرآن وإعرابه المتوفى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم(1)- لما لهذا العالم النحوي من أهمية ومكانة عالية في ميدان النحو والتفسير، فمن النافع للقراء معرفة المسائل التي ناقشه فيها ابن هشام في كتابه المغني ليجني من ثمار تلك المناقشات ما يفيده في مجال الدراسة النحوية واللغوية والنقدية.

هذا وقد جاء عنوان البحث على النحو التالي: (موقف ابن هشام من آراء الزجاج النحوية نماذج في كتاب مغني اللبيب) وهو محاولة للكشف عن جهود ومناقشات ابن هشام الرصينة.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث فيما يأتي:

أوّلاً- كونه يكشف عن الجهود اللغوية والنحوية عند ابن هشام، ويبين كيف تشكل هذه الاعتراضات والنقاشات جزءاً كبيراً من المادة النحوية لدى ابن هشام متمثلة في أصول وقواعد لمسائل متعددة ومباحث جمَّة، ولم تنل حظها اللائق بها من الدراسة.

ثانيا- هذا البحث سيثري-بإذن الله-المكتبة العربية والدرس النحوي ويفيد البحاث في مجال التخصص، لأنه يضم نقاشات واسعة متنوعة المسالك في النقد والاستدراك معتمدة على أدلة النحو الإجمالية.

فرضيات البحث:

قراءتي لكتاب مغني اللبيب وضعت أمامي عنوان هذا البحث والذي بدوره وضع أمام الباحث العديد من التساؤلات المتعلقة بقضايا الخلاف، وما ارتبط بها من الدستور النحوي؛ لاستنباط الحكم النحوي وترجيح رأي وتضعيف آخر، هذا ما حاول الباحث أن يجد له إجابة في بطون أمهات الكتب النحوية، ومن هذه التساؤلات ما يلي:

1- لماذا يعترض ابن هشام كثيرا على الزجاج، وما منهجه في هذا الاعتراض، وهل انفرد ابن هشام في انتقاده للزجاج؟
2- ما المجالات النحوية لآراء الزجاج في المغني، وما هي المجالات ذاتها لانتقادات ابن هشام على الزجاج؟
3- ما مصادر ابن هشام في النقل عن الزجاج؟

أهداف البحث:

من خلال الإجابة عن التساؤلات السابقة وغيرها يمكن للبحث تحقيق العديد من الأهداف، منها:

1- بيان جهود ابن هشام النحوية واجتهاده في طرق استنباط الأحكام الأصولية.
2- إظهار منهج ابن هشام في النقد، والكشف عن التفكير النحوي عنده.
3- محاولة الجمع والتوفيق أو الترجيح في المسألة المختلف فيها مع بيان ثمار هذه الخلافات وأثرها في الدرس النحوي.
4- لفت أنظار الدارسين إلى الاهتمام بتتبع الأسس والأصول والقواعد التي تبنى عليها هذه الخلافات وكيفية العناية بها ومعالجتها لإنتاج مخرجات علمية سليمة.
5- الإسهام في توضيح النحو العربي، فإنَّ هذه الخلافات ترجع الباحث إلى الأصول، ولا يمكن فهم النحو فهما صحيحا إلاّ بواسطة تلك الأصول فهي كالمفتاح الذي يستطيع من يملكه الإحاطة بجميع جوانب الدار النحوية، والتصرف في أغراضها كيفما شاء، والإجابة بسهولة عن الإشكالات الواردة، ورد الأشياء إلى نظائرها.

الدراسات السابقة:

قد نظرت في بعض الدراسات المشابهة لهذا البحث والتي تعتني بالاعتراضات والخلاف النحوي، إلَّا أنها لم تستوف الإجابة عن كل التساؤلات التي في الذهن، ومن أبرز هذه الدراسات ما يلي:

1-موقف الشاطبي من مسائل الخلاف اللغوي بين البصريين والكوفيين في كتابه المقاصد الشافية، رسالة ماجستير، هالة موسى محمد القبط، الجامعة الإسلامية- (غزة). عرضت الباحثة بعض مسائل الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، ثم أوردت رأي الشاطبي في المسألة.

2-موقف ابن الناظم من آراء النحاة في شرح الألفية، كتاب، دار جليس الزمان-الأردن، أحمد محمد العباسي. عرض الكاتب المسألة وآراء النحاة فيها، ثم ذكر اختيار ابن الناظم وحجته، ثم رجح ما ظهر له أنه الصواب.

3-مسالك الترجيح في مسائل الخلاف النحوي، د.أحمد فرحات الشجيري، بحث في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد التاسع والتسعون. اعتنى فيه الباحث بالمسائل الخلافية والمسار الذي اتخذه النحاة في ترجيح رأي على آخر مركزا على خلاف مدرستي البصرة والكوفة في كتاب الإنصاف.

4-اعتراضات الشاطبي على آراء أبي العباس المبرد النحوية والصرفية في كتاب المقاصد الشافية، رسالة ماجستير، أشواق سليمان عبدالرحمن البراهيم، جامعة أم القرى، اكتفت الباحثة بنقل رأي المبرد في المسألة، ثم اعتراض الشاطبي عليه.

المنهج المتبع في الدراسة:

طبيعة الدراسة في هذا البحث تقتضي أن يكون منهجاً وصفياً تحليلياً؛ لأنَّه يتلاءم وأهداف البحث.

وقد نظرت في كتاب المغني فوجدته قد أشار إلى الزجاج في أكثر من ثلاثين موضعاً منها ما استحسن فيه رأي الزجاج ومنها ما اكتفى فيه بنقل كلامه دون التعرض له بنقد أو تأييد ومنها ما خالفه فيه أو رأى خطأه، فرأيت أن أقسم هذا البحث تبعاً لذلك إلى قسمين:

الأول- ما وافق فيه ابن هشام الزجاج، أو نقله من غير إبداء رأي فيه.

الثاني- ما خالف فيه ابن هشام الزجاج.

وقد أوردت في كل منهما قسماً من المسائل التي فيه مع التعليق ببيان المنهج الذي سلكه ابن هشام في عرض المسألة.

القسم الأول: ما و افق فيه ابن هشام الزجاج أونقله من غيرإبداء رأي فيه.

المسألة الأولى: إعراب الزجاج لقوله تعالى ﴿أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾(2).

قال ابن هشام عند بيانه لأوجه (أنْ) الحرفية: "أحدها أن تكون حرفاً مصدرياً للمضارع وتقع في موضعين أحدهما الابتداء فتكون في موضع رفع نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾(3). وزعم الزجاج أنَّ منه (أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس)، أي: خيرٌ لكم، فحُذف الخبر"(4).

ذكر ابن هشام هذا الرأي للزجاج ولم يُبد فيه أي نظر، وذكر في الآية قولاً آخر، وهو: تقدير (مخافة أن تبروا).

وقد ذكر الزجاج هذا القول في كتابه معاني القرآن للزجاج وإعرابه فقال:

"ويجوز أن يكون موضع (أن) رفعاً ويكون المعنى: (أن تبروا وتتقوا وتصلحوا أولى)؛ أي: (البر والتقى أولى). ويكون أولى محذوفاً كما جاء حذف أشياء في القرآن؛ لأنَّ في الكلام دليلاً عليها"[5].

وتعبير ابن هشام عند نقله رأي الزجاج بقوله (زعم) يدل على أنَّ قوله غير متعين، كما قال الدماميني لجواز كون ذلك في محل جر، على أنَّه عطف بيان (لأيمانكم)، أي: الأمور المحلوف عليها التي هي البر والتقوى والإصلاح بين الناس(6).

وذكر أبو حيان رأي الزجاج هذا، وأشار إلى أنَّ التبريزي تبعه في أنَّ (أن تبروا) في موضع رفعٍ بالابتداء، وأنَّ الزجاج قال: والمعنى: (بركم وتقواكم وإصلاحكم) أمثل وأولى، وجعل الكلام منتهياً عند قوله: لأيمانكم، وقدر التبريزي خبر المبتدأ المحذوف بأن المعنى: أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس خير لكم من أن تجعلوا الله عرضة لأيمانكم، وذهب أبو حيان إلى أنَّ رأي الزجاج والتبريزي ضعيف؛ لأنَّ فيه اقتطاع (أن تبروا) مما قبله ولأنَّ فيه حذفاً لا دليل عليه(7).

وذهب الزمخشري إلى أنَّ (أن تبروا وتتقوا وتصلحوا) عطف بيان لأيمانكم، وهذا هو ما ذكره الدماميني، وقد ردَّه أبو حيان أيضاً[8].

والذي يظهر أنَّ في كلام الزجاج ضعفا من جهتين أشار إليهما أبو حيان، وهما: أنه يؤدي إلى اقتطاع الكلام مما قبله، وإلى حذف ما لا دليل عليه، وكلا الأمرين ممتنع.

وهذا الضعف توحي إليه كلمة ابن هشام (زعم) ولمَّا لم يذكر ابن هشام هذا الضعف ولم يبيّن وجه عدم جزمه بضعف أنَّ الموضع من مواضع الابتداء صار موقفه كالموافق المرتضي لهذا القول.

المسالة الثانية: تضمين الفعل (كفى) معنى (اكتفِ):

قال ابن هشام عند ذكر مواضع زيادة الباء وأنها تزاد في ستة مواضع أحدها- زيادتها في الفاعل، وزيادتها فيه واجبة، وغالبة، وضرورة. ثم قال: عند التمثيل للزيادة الغالبة: "والغالبة في فاعل كفى نحو: قوله تعالى ﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾(9)، وقال: الزجاج: "دخلت لتضمّن كفى معنى اكتفِ" وهو من الحُسن بمكان ويصححه قولهم (اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثبْ عليه)، أي: ليتقِ، وليفعلْ، بدليل جزم (يثب) ويوجبه قولهم: كفى بهندٍ، بترك التاء"(10).

هذا التوجيه الذي نقله ابن هشام عن الزجاج واستحسنه ثم استدل له، لم أجده عند الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه، ولعلّ ابن هشام نقله من مصدر آخر لم أقف عليه، وإليك نص الزجاج في معاني القرآن وإعرابه: ﴿قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ الباء في موضع رفع مع الاسم والمعنى: كفى اللهُ شهيداً(11).

والظاهر من كلام الزجاج أنه يرى أنَّ الباء مزيدة كما هو بيّن في تفسيره، فإما أن يكون له قولان: هذا أحدهما، والثاني ما نقله ابن هشام، وإمّا أن يكون ابن هشام قد وهم في النقل عنه، وعلى كلٍّ فالذي نقله ابن هشام من تضمين كفى معنى اكتفِ أولى من جعل الباء مزيدة بدليل ما ذكره.

المسألة الثالثة: من جواب القسم ما يخفى:

ذكر ابن هشام أنَّ من أمثلة جواب القسم ما يخفى، ومثَّل لذلك بأمثلة، منها قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلا اللهَ﴾(12) وقال بعد ذكره هذه الآية قاله كثيرون منهم الزجاج(13).

قال الزجاج: "ورفع قوله: (لا تعبدون) بالتاء على ضربين، على أن يكون (لا) جواب القسم؛ لأنَّ أخذ الميثاق بمنزلة القسم والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾(14)، فجاء جواب القسم باللام، فكذلك هو بالنفي بـ (لا)، ويجوز أن يكون رفعه على إسقاط (أن) على معنى (أن لا تعبدوا) ولما سقط (أن) رفعت "(15).

ويبدو من كلام الزجاج أنَّه يجوِّز ما ذكره ابن هشام، وليس هو قولاً واحداً له، بدليل قوله: (ويجوز أن يكون رفعه على إسقاط أن) وهو مذهب الأخفش وغيره من النحويين كما سيأتي.

وجاء في كتاب البحر المحيط في إعراب قوله تعالى: (لا تعبدون) ثمانية أوجه منها: هذا الوجه الذي ذكره ابن هشام، وقد نسبه أبو حيان إلى سيبويه، وأجازه الكسائي والفراء والمبرد(16).

المسألة الرابعة- إعراب الواو في قوله تعالى: ﴿وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾**(17)**

ذكر ابن هشام مسألة بيَّن فيها أنّ (ثم) قد تُجري مجرى الواو والفاء في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد الطلب، وذكر إجازة ابن مالك لذلك في قوله عليه الصلاة والسلام: " لا يبولنَّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه"(18)،. فأجاز ابن مالك في الفعل (يغتسل) ثلاثة أوجه- الرفع بتقدير ثم هو يغتسل، والجزم بالعطف على موضع فعل النهي، والنصب بإعطاء (ثُم) حكم واو الجمع، وذكر ابن هشام أنّ تلميذ ابن مالك (أبو زكرياء النووي)(19) توهّم أنّ المراد إعطاء (ثُم) حكم واو الجمع في إفادة معنى الجمع، فمنع النصب لاقتضائه عنده النهي عن الجمع بين الفعلين دون إفراد كلّ منهما بالنهي، وهذا لم يقله أحد بل البول منهي عنه سواء أراد الاغتسال منه أم لا (20).

قال ابن هشام: "إنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها في النصب لا في المعية أيضا ثم ما أورده إنّما جاء من قبل المفهوم لا المنطوق، وقد قام دليل آخر على عدم إرادته"(21).

ثم جعل ابنُ هشام من نظير ذلك إجازة الزجاج والزمخشري مثل ذلك في قوله تعالى: (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) مع أنّ النصب معناه النهي عن الجمع(22).

فوافق ابن هشام الزجاج والزمخشري على إعرابهم لـ(تكتموا) مشيرا إلى أنّهم لم يريدوا انسحاب النهي على مجرد الجمع؛ لأنَّه جعل إعرابهما نظيراً لما سبق أن نسبه لابن مالك في إعراب الحديث السابق.

وقال أبو حيان: " وما جوّزوه ليس بظاهر؛ لأنَّه إذ ذاك يكون النهي منسحبا على الجمع بين الفعلين كما إذا قلت: (لا تأكل السمكة وتشرب اللبن) معناه: النهي عن الجمع بينهما، ويكون بالمفهوم يدل على جواز الالتباس بواحد منهما وذلك منهي عنه؛ فلذلك رُجّح الجمع"(23).

وتابع أبا حيان فيما قاله السمينُ الحلبي؛ إذ جعل وجه الجزم أحسن؛ لأنَّه نهي عن كلّ فعل على حدته، وجعل الوجه الثاني وهو النصب مرجوحا؛ لأنَّه عنده مجرد نهي عن الجمع(24).

وكذلك قال الشيخ الطاهر بن عاشور: إذ جعل تجويز النصب بعيدا؛ لأنَّ مقتضاه أن يكون مناط النهي الجمع بين الأمرين، والواقع أنَّ كلهما منهي عنه، والتفريق في المنهي يفيد النهي عن الجمع بالأولى بخلاف العكس، فالنهي عن الجمع لا يقتضي التفريق في النهي، ثمّ قال: "اللهم إلّا أن يقال إنَّما نُهوا عن الأمرين معا على وجه الجمع تعريضا به؛ لأنَّهم لا يُرجى منهم أكثرُ من هذا الترك للبس وهو ترك اللبس المقارن لكتم الحق، فإنَّ كونه جريمة في الدين أمر

ظاهر، أمَّا ترك اللبس الذي هو بمعنى التحريف في التأويل فلا يرجى منهم ترك؛ إذ لا طماعية في صلاحهم العاجل"(25).

وما قاله أبو حيان، والسمين الحلبي في الاعتراض على الزجاج والزمخشري نظير ما قاله أبو زكرياء النووي في الاعتراض على ابن مالك، وجواب ابن هشام على ما قاله النووي يكون جوابا لما قاله أبو حيان فدلالة المفهوم لا تقوم إلّا بدليل خارج يدل عليها، وقد قام الدليل هنا على خلافها فتحريم تلبيس الحق بالباطل، وتحريم كتمان الحق كلاهما ثابت معلوم بالأدلة، وإنَّما المراد هنا ما قاله الألوسي من أنَّه تعالى: "ينعى عليهم سوء فعلهم الذي هو الجمع بين أمرين كلٌّ منهما مستقل بالقبح...وحيث كان التلبيس بالنسبة إلى من سمع، والكتمان بالنسبة إلى من لم يسمع اندفع السؤال بأنَّ النهي عن الجمع بين شيئين إنَّما يتحقق إذا أمكن افتراقهما في الجملة، وليس لبس الحق بالباطل مع كتمان الحق كذلك، ضرورة أنَّ لبس الحق بالباطل كتمان له"(26).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وقوله: (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكموا الحق) هما متلازمتان، فإنَّ من لبَّس الحق بالباطل فجعله ملبوسا به خفى من الحق بقدر ما ظهر من الباطل فصار ملبوسا ومن كتم الحق احتاج أن يقيم موضعه باطلا فيلبس الحق بالباطل؛ ولهذا كان كلُّ من كتم من أهل الكتاب ما أنزل الله فلا بدّ أن يظهر باطلا"(27).

فعُلم من ذلك أنَّ النهي عن الجمع هو النهي عن حقيقة تلبيس الحق بالباطل وحقيقة كتمان الحق؛ لأنَّهما متلازمان مجتمعان، وفيه أنَّ كتمان الحق تفسيرٌ، وبيانٌ للبس الحق بالباطل فهما كالشيء الواحد؛ لذلك يُعرف خطأ من اعترض على إعراب النصب على المعية في (تكتمُ)، وصواب من قال بجوازه.

المسألة الخامسة: إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(28).

ذكر ابن هشام في معرض كلامه عن شروط الحذف -وهي ثمانية- أنَّه يُشترط فيه أَلَّا يكون مؤكَّدا؛ لأنَّ المؤكِّد مُريد للطول، والحاذف مريد للاختصار، ونسب هذا القول إلى الأخفش، وذكر أنَّ الفارسي قد تبعه فيه، وأنَّ الفارسي في كتاب (الإغفال) ردَّ قول الزجاج في (إنَّ هذان لساحران): إنَّ التقدير: (إنَّ هذانِ لهما ساحران) ردَّه الفارسي بأنَّ التوكيد باللام والحذف متنافيان، وتبعه تلميذه أبو الفتح، فمنع (الذي ضربتُ نفسَه زيدٌ)، ومنع ادغام (اقعنسس)؛ لما فيهما من نقض الغرض، وتبعهم ابن مالك، فمنع حذف عامل المصدر المؤكد، كـ(ضربتُ ضربا)، وهؤلاء كلُّهم مخالفون للخليل، وسيبويه، فقد أجاز الخليل عندما سأله سيبوي عن نحو(مررتُ بزيد، وأتاني أخوه أنفسهما) كيف يُنطق بالتوكيد ؟ أجاز رفع (أنفسُهما) بتقدير: (هما صاحبايَ)، ويُنصب بتقدير: (أعنيهما)، و وافقهما على ذلك جماعة(29).

والذي اضَّرَّ الزجا إلى أن يقدر هذا التقدير هو أنَّه جعل (إنَّ) في الآية بمعنى (نعم) فصارت حرف جواب غير عامل، والجملة بعدها مبتدأ، وخبر، فورد عليه دخول اللام خبر المبتدأ، وذلك ممنوع، وحكموا بالشذوذ على قول الشاعر:

أمُّ الحُليسِ لعجوزٌ شهربه

ترضى من اللحم بعظم الرقبه

فأراد الخروج من هذا، فقدَّر مبتدأً محذوفا تكون اللام داخلةً عليه، فورد عليه ما ذكره ابن هشام من انتقاد الفارسي وتلميذه ابن جنّيّ بأنَّ في إعرابه جمعا بين متنافيين، هما التوكيد باللام، والحذف، وقد سبق بيان تجويز الخليل، وسيبويه لذلك، وقد ذكر ابن هشام أنَّ حذف الشيء لدليل، وتوكيده لا تنافي بينهما؛ لأنَّ المحذوف لدليل كالثابت.

وقد ذكر الزجاج أنَّه عرض كلامه هذا على العالمين (محمد بن يزيد المبرد، و علي إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي) فقبلاه وذكرا أنَّه أجود ما سمعاه في هذا(30).

وفي الآية آعاريب كثيرة لا تتسع هذه الورقة لسردها، وبيان ما لكل قول منها، وما عليه، ومنها على سبيل المثال أنَّها على لغة بني كنانة في ترك ألف التثنية على هيئة واحدة، ومنها أنَّ اسم إنَّ ضمير القصة محذوف، ومنها أنَّه اسمها ضمير الشأن محذوف إلى غير ذلك(31).

المسألة السادسة: إعراب (آية) في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾(32).

ذكر ابن هشام سياق كلامه عمَّا يُعرف به الاسم من الخبر، ثلاث حالات للاسم مع الخبر، إحداها أن يكونا معرفتين، فإن عُلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم والمجهول الخبر، وإن عُلم وجُهلت نسبة أحدهما إلى الآخر فالأعرف الاسم، وإن تساويا في التعريف فأنت بالخير في جعل أيهما شئت اسما والآخر خبراً. والحالة الثانية: أن يكونا نكرتين، فإن وُجد مسوّغ الابتداء لكلّ منهما فأنت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر، وإن كان المسوغ لإحداهما فقط جعلتها الاسم. والحالة الثالثة: أن يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر، ولا يُعكس إلَّا في الضرورة، كقوله: ... ولا يكُ موقفٌ منك الوداع...

وأمَّا قراءة ابن عامر(أولم يكن لهم آيةٌ أن يعلمه) بتأنيث (تكن) ورفع (آية)، فإن كانت (تكن) تامة فاللام في (لهم) متعلقة بها، و(آية) فاعلها، (وأن يعلمه) بدل من (آية)، أو خبر لمحذوف، أي: (هي أن يعلمه)، وإن كانت ناقصة فاسمها ضمير القصة، و(أن يعلمه) مبتدأ، و(آية) خبره، والجملة خبر(كان)، أو (آية) اسمها، و(لهم) خبرها، و(أن يعلمه) خبر، أو خبر لمحذوف.

ثم قال -أي ابن هشام- وأما تجويز الزجاج كون (آية) اسمها، و(أن يعلمه) خبرها فردوه لما ذكرنا، واعتُذر له بأنَّ النكرة قد تخصصت بـ(لهم) (33).

ويشير بقوله لما ذكرنا إلى ما ذكره قبل من أنَّ الاسم، والخبر إذا كانا مختلفين فإنَّ المعرفة يُجعل اسما والنكرة خبر، وقد خالف الزجاج هذا في إعرابه، فجعل النكرة وهي (آية) اسما، والمعرفة وهي المصدر المؤول من (أن يعلمه) خبراً، فردُّوا إعرابه.

قال الزجاج: "ومن قرأ (أولم تكن لهم آية) بالتاء جعل (آية) هي الاسم، و(أن يعلمه) خبر لـ(تكن)"(34).

وممن وافق الزجاج في هذا الإعراب الزمخشري في الكشاف، قال: وجُعلت (آية) اسما و(أن يعلمه) خبر(35).

وجعل العكبري (آية)اسما لـ(تكن)، وجوَّز في الخبر وجهين، الثاني منهما (أن يعلمه)، وهذا كقول الزجاج، وجاز أن يكون الخبر معرفة؛ لأنّ تنكير وتعريفه سواء، وجاز أن تكون (آية) اسما وهي نكرة؛ لتخصصها بـ(لهم وقد ذكر ابن هشام ما سوَّغ للزجاج ومن وافقه هذا الإعراب، وهو أنَّ النكرة التي هي (آية) تخصصت بالحال وهي (لهم)، فهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من (آية) وإنما قلنا حال ولم نقل صفة؛ لأنَّ الصفة لا تتقدم على الموصوف، فإذا تقدمت انتصبت على الحالية، ونظير هذا قول الشاعر:

لميَّة موحشا طللُ

يلوح كأنَّه خِللُ

فـ(موحشا) حال من (طلل) والتخصيص بالوصف من مسوغات الابتداء

بالنكرة.

فلما تخصصت بما ذكر صارت بمنزلة المعرفة، غير أنَّ هذا الاعتذار لم يرضه بعض النحاة، وعدّه اعتذارا باطلا لا ضرورة تدعوا إليه، وهو السمين الحلبي؛ إذ قال: "وقد أُعتذر عن ذلك؛ لأنَّ (آية) قد تخصصت بقوله (لهم) فإنّه حال منها والحال صفة وبإنَّ تعريف الخبر ضعيف لعمومه، وهو اعتذار باطل ولا ضرورة تدعو إلى هذا التخريج"(36).

وهذا العذر وإن لم يرضه بعض النحاة فقد رضيه كثير من فحولهم ممن ذكرنا وهو مسوغ نحوي موافق للمعنى لا يترتب عليه شيء من الفساد.

القسم الثاني- ما خالف فيه ابنُ هشام الزجاج:

المسألة الأولى: الخلاف في (إذا) الفجائية بين الحرفية والظرفية:

إذا الفجائية: كلمة تدل على المفاجأة، وهي حرف على مذهب الجمهور، وتفارق إذا الشرطية في الاختصاص بالجملة الاسمية، وعدم الاحتياج إلى جواب، وإفادة الحال، وأنّ الجملة بعدها لا محل لها من الإعراب، وأنها لا تقع صدراً(37).

واختلف النحاة في (إذا) الفجائية على ثلاثة أقوال:

القول الأول- قول الزجاج، والريَّاشي، وابن خروف، ونسب إلى المبرد(38).

ونصر هذا القول الزمخشري، وزعم أنَّ (إذا) ظرف زمان طالبة لفعل يعمل النصب في محلها وجملة تضاف إليها والتزم تقدير ذلك في كل جملة فيها إذا، ورأى أنّ جملتها ابتدائية، قال في قوله تعالى: (ثم إذا أنتم بشر تنتشرون): " فاجأتم وقت كونكم بشرا منتشرين"(39).

وحكم على القول بأنها ظرف زمان بأنّه قول مرجوح، وكذلك القول بأنّها حرف، ورأى أنها تطلب ناصبا، وأنّها لا تطلب جملة تضاف إليها بخلاف ما قال الزمخشري؛ لأنها إما أن تكون خبرا للمبتدأ، وإمّا تكون معمولة له، وفي كلتا الحالين يستحيل أن تضاف إلى الجملة؛ لأنَّها إن كانت خبرا فهي بعض جملة، وإن كانت معمولة لخبر فهي معمولة لبعض جملة فلا تمكن الإضافة إلى الجملة(40).

القول الثاني- أنَّها ظرف مكان، وهو مذهب المبرد، والفارسي، وابن جنّي، ونُسب إلى سيبويه، وحجة القائلين بهذا القول وقوع إذا خبرا عن جثة -واسم الزمان لا يكون خبرا عن جثة- ومثلوا لذلك بقولهم: (خرجتُ فإذا زيدٌ) ، وأُجيب عن احتجاجهم هذا بما يُجاب به عن أمثاله مما يوهم وقوع اسم الزمان خبر، كقولهم (الليلة الهلال) بتقدير مضاف ؛ أي: (الليلة رؤية الهلال)، (وخرجت فإذا حضور زيد)(41).

القول الثالث- أنّها حرف، وهو مذهب الكوفيين، وحُكي عن الأخفش، وذهب إليه الشلوبين في أحد قوليه، ونصره ابن مالك(42).

والظاهر أنَّ ابن هشام اختار أن تكون حرفاً، وهو قول الأخفش، لأنّه ساق الأقوال في المسألة، وذكر قول الأخفش، ثم قال: ويرجحه قولهم: (خرجتُ فإذا إنَّ زيداً بالباب) بكسر همزة (إنَّ) وعلل ذلك بأنَّ (إنَّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها(43).

وهذا يعني أنَّ (إذا) لا عامل فيها، فلا محل لها، وذلك يقتضي حرفيَّتها، مع أنَّه قد ذكر رأي الزجاج، وذكر ما يرد عليه من وقوع إذا خبراً عن جثة، وأنَّ ذلك لا يقع إلاَّ بتأويل إضافة إلى وقوع إنَّ بعد إذا، ومعلوم أنَّ ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه.

المسألة الثانية: محل المجرور بـ (ربَّ):

تعد (ربَّ) من أحرف الجر خلافاً للكوفيين، وترد للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً، وهي زائدة في الإعراب دون المعنى، وهذا يعني أنَّ مجرورها يُجر لفظاً، ويعرب بالمعنى بحسب موقعه، فيكون في محل رفع في مثل: (ربَّ رجلٍ صالح عندي)، وفي محل نصب في مثل: (ربَّ رجلٍ صالح لقيته)، هذا رأي ابن هشام(44).

وذكر ابن هشام أنَّ الزجاج يزعم أنَّ مجرور (ربَّ) لا يكون إلَّا في محل نصب(45).

ومعنى كلام الزجاج أنَّ مجرور (ربَّ) يُعرب دائماً في محل نصب، وإذا لم يكن في اللفظ ما يصلح لعمل النصب قُدِّر عامله.

قال الدماميني: "وهو تكلف لا داعي له"(46).

فإذا لم يوجد ما يقتضي تقدير عامل يعمل النصب كان تقديره لا دليل عليه، وذلك ممنوع والصواب ما ذكره ابن هشام من أن مجرور (ربَّ) قد يكون في محل رفع، وقد يكون في محل نصب، وتارة يحتمل الأمرين النصب والرفع.

المسألة الثالثة: نوع الكاف في (كأنَّ):

(كأن) حرف مركب عند أكثر النحاة، حتى ادُّعي الإجماع في ذلك، ورأي ابن هشام أنها بسيطة غير مركبة.

ورأى الزجاج أنَّ الكاف في (كأنَّ) اسم، وهي موضع رفع، ومدخولها في تأويل مصدر، والخبر محذوف، فإذا قلت (كأنّي أخوك) فالتقدير: (كأُخوَّتي إيَّاك موجودة)(47).

واختلف النحاة في الكاف في (كأنَّ)، فذهب ابن جني إلى أنَّه حرف، لا يتعلق بشيء ولا يقدر له عامل، وليس زائداً لإفادة التشبيه(48).

وبيَّن ابن هشام أنَّ الزجاج قدَّر الكاف هنا اسما لمَّا رأى أنَّ الجار غير الزائد حقه التعليق، وهي عنده بمنزلة (مثل)، فلزمه أن يقدر لها موضعاً، فقدره مبتدأ فاضطر إلى أن يقدِّر لها خبراً، لم يُنطق به قط، ولا المعنى مفتقر إليه، فقال – أي الزجاج-: معنى (كأنَّ زيداً أخوك) مثل (أخوة زيد إياك كائنٌ)(49).

وفي هذا بيان لما يظهر في كلام الزجاج من البعد والتكلف وذلك من وجهين:

الأول- أنَّه قدَّر خبراً لم ينطق به قط، وهو قوله: (كائنٌ).

الثاني- أنَّ المعنى لا يفتقر إليه؛ لأنَّه تام ولا يحتاج إلى تقدير.

وقد نقل المرادي عن ابن عصفور في هذه المسألة قوله: "وما ذهب إليه أبو الفتح أظهر من جهة أنَّ العرب لم تظهر ما ادّعى أبو إسحاق اظهاره"(50)، وهو قوله: (كائنٌ).

وقال ابن هشام: المخلِّص عندي من الإشكال أن يُدَّعى أنَّها بسيطة وهو قول بعضهم(51).

المسألة الرابعة: (لا) المشبهة بـ (ليس):

تعمل (لا) عمل (ليس) عند الحجازين، ذهب إلى ذلك سيبويه(52)، ومنع إعمالها عمل (ليس) الأخفش، والمبرد، ومن أعملها اشترط لإعمالها تقدم اسمها على خبرها، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وعدم اقتران خبرها ب(إلا)، وألاَّ يليها معمول الخبر غير الظرف والجار والمجرور، فإن استوفت هذه الشروط الأربعة عملت عمل ليس، مثل قول الشاعر:

تعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا

ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا(53)

ذكر ابن هشام أنَّ (لا) هذه تخالف (ليس) في ثلاث جهات:

إحداها: أنَّ عملها قليل حتى ادّعي أنَّه ليس بموجود.

الثانية: أنَّ ذكر خبرها قليل.

الثالثة: أنَّها لا تعمل إلَّا في النكرات(54).

ويرى الزجاج أنَّ (لا) أجريت مجرى (ليس) في رفع الاسم خاصة، فترفعه ولا

تعمل في الخبر شيئا، واستدل بأنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظاً، وحكى ابن ولّاد هذا عن الزجاج، وذهب المرادي إلى أنَّ السماع يرِد عليه(55). (ارجع إلى معاني الزجاج).

وردَّ ابن هشام قول الزجاج: إن التلفظ بخبرها لم يسمع بقول الشاعر:

تعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا

ولا وزرٌ ممَّا قضى اللهُ واقيا(56)

المسألة الخامسة: اشتراط الإبهام في ظرف المكان لنصبه على الظرفية:

بوَّب ابن هشام الباب الخامس من كتابه مغني اللبيب بعنوان (في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها وهي عشرة).

ذكر في الجهة السادسة أنَّ المعرب لا يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإنَّ العرب يشترطون في باب شيئا، ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء بحسب ما جرت عليه حكمة لغتهم، وما صحّ من أقيستهم، والمعرب الذي لا ينتبه لذلك تختلط عليه الأبواب، والشروط، ثم ذكر أنواعا لهذا الأمر يقع فيها اللبس على المعربين أوصلها إلى ستة عشر نوعا، ذكر في النوع الرابع أنَّ العرب اشترطوا الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان، والاختصاص في بعضها كالمبتدآت، وأصحاب الأحوال57).

ثم ذكر ابن هشام ما وقع للمعربين من الوهم في النوع الأوّل الذي هو اشتراط الإبهام في ظروف المكان، فذكر وهم الزمخشري النصب على الظرفية في الصراط من قوله تعالى: ﴿فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ فَأَنَّى يُبْصِرُونَ﴾، وفي سيرتها الأولى من قوله تعالى: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ و وهْم ابن الطراوة النصب على الظرفية في قول الشاعر:

... كما عسَل الطريقَ الثعلبُ...

ووهْم بعضهم النصب على الظرفية في (دخلتُ الدارَ أو المسجدَ، أو السوقَ)، وذكر أنَّ ذلك كلَّه ممتنع؛ لأنَّ ظرف المكان فيها ليس بمبهم؛ لأنَّه في جميع الأمثلة السابقة لم يكن صالحا لكل بقعة، فلم يكن كمكان، وناحية، وأمام، وقدام، ورأى أنَّ الصواب في ذلك كلِّه النصب على إسقاط الجار توسعا، وقدَّر (في) في (سيرتها الأولى)، و(في) أيضا في البيت، و(في أو إلى) في الباقي(58)، ثم قال: ومن ذلك قول الزجاج: ﴿ واقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾: إنَّ (كلاً) ظرف.

جاء في كتاب معاني القرآن للزجاج قوله: "(كلَّ مرصد) ظرف، كقولك: (ذهبتُ مذهبا)، و(ذهبت طريقا) و(ذهبت كلّ طريق)، فلست تحتاج أن تقول في هذا إلَّا ما تقوله في الظروف، مثل: (خلف، وأمام، وقدّام)"(59).

ووافق الزمخشري الزجاج، فقال في إعراب (كلَّ مرصد): "وانتصابه على الظرف، كقوله: ﴿لأقعدنَّ لهم صراطَك المستقيم﴾"(60).

ووافقه أيضا أبو حيان، فقال: "يصحّ انتصابه على الظرف"(61).

وأنكر الفارسي على الزجاج نصبه (كل مرصد) على الظرفية، ورأى أنَّه قد غلط في ذلك، وأخطأ في قياس (اقعدوا لهم كلّ مرصد) بـ(ذهبتُ مذهبا)، وليس الطريق بظرف؛ لأنَّه مكان مخصوص، كالبيت، و المسجد، ورأى أنَّه قد تناقض لمَّا قال في قوله عز وجل: (لأقعدنَّ لهم صراطك المستقيم)، أي: على طريقك، فقدَّر الخافظ، وقال ولا اختلاف بين النحويين أنَّ (على) محذوفة، لكنَّه لمَّا جاء إلى هذه الآية- أعني واقعدوا لهم كل مرصد- قال بخلاف قوله في الآية السابقة، فإذا كان لا خلاف بين النحويين في حذف (على) في الآية السابقة لم يجز له أن يجعل (كلّ مرصد) ههنا مثل ما هو ظرف بلا خلاف أيضا؛ لأنَّه إذا كان الصراط اسما للطريق، وكان اسما مخصوصا، ومما لا يصح أن يكون ظرفا لاختصاصه، فالمرصد أيضا مثله في الاختصاص، وألَّا يكون ظرفا كما لم يكن الصراط والطريق ظرفا(62).

وردّ أبو حيان قول الفارسي بأنَّ (اقعدوا لهم) بمعنى ارصدوهم في كلِّ مكان يرصد فيه، وكونه بهذا المعنى يجيز قياسا أن يحذف منه (في)، كما قال: (وقد قعدوا منها كلّ مقعد)، ثم أصَّل أبو حيان أصلا في المسألة وهو قوله: "متى كان العامل في الظرف المختص عاملا من لفظه أو من معناه جاز أن يصل إليه من بغير واسطة (في) فيجوز (جلستُ مجلس زيد، وقعدتُ مجلس زيد) تريد في مجلس زيد"(63).

وقاس ظروف المكان المعمولة لأفعال من ألفاظها أو معانيها بالمصادر المنصوبة بغير واسطة بأفعال من ألفاظها ومعانيها، فحمل هذه على هذه(64).

ولم يرتض ابن هشام كلام أبي حيان، وقال إنَّهم اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر؛ لأنَّ انتصاب هذا النوع من ظروف المكان على الظرفية على خلاف القياس؛ لكونه مختصا فينبغي ألَّا يتجاوز به محل السماع، وأمَّا نحو: (قعدتُ جلوسا) فلا دافع له من القياس، والصواب عند ابن هشام أن يكون النصب على حذف (على) (65).

المسألة السادسة: القول في إضافة (كم) الاستفهامية:

بيَّن ابن هشام أنَّ أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، والموصولات لا يضاف منها غير(أي) باتفاق، ثم ذكر تجويز الزجاج إضافة (كم) في نحو قولهم: (بكم درهم اشتريت)، وبيَّن أنّ الصحيح جر(درهم) بـ(من) محذوفة(66).

جاء في شرح الكافية الشافية: " ثم نبَّهت على جواز انجرار مميّز الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر بقولي: وإنّ جرت فجره أجز مُضمِرَ (من)، ومن ذلك قولك: (بكم درهمٍ تصدقت)، (وبكم درهماً تصدقت) فالنصب؛ لأنَّ (كم) استفهامية وهي محمولة على العدد المركب، والجر بـ(مِن) مضمرة لا بإضافة (كم)؛ لأنَّه لو كان بإضافة (كم) حملاً على الخبرية كما زعم بعضهم لم يشترط في ذلك دخول حرف جرٍ على (كم) واشتراط ذلك دليلٌ على أنَّ الجر بـ (مِن) مقدرة عُوِّض من اللفظ بها حرف الجر الداخل على (كم)" (67).

وكلام ابن مالك هذا فيه توضيح لرأي الزجاج وأنَّه مبنيٌّ على القياس(68)، وذلك القياس مع الفارق؛ لأنَّ الجر بـ (كم) الخبرية لا يُشترط فيه أن تجر بحرف جر بخلاف (كم) الاستفهامية فإنَّه يُشترط لجر تمييزها أن تُجر، وذلك مؤذنٌ بـ (مِن) محذوفة معوَّض عنها، وهذا عين كلام ابن هشام في الرد على الزجاج.

المسألة السابعة: إعراب قوله تعالى: ﴿ فَلا اقْتَحَمَ العَقَبَة ﴾:

اختلف النحاة في إعراب قوله تعالى: (فلا اقتم العقبة) على عدة أقوال: الأول- قول الفراء والزجاج: فقالا: ذكر (لا) مرة واحدة والعرب لا تكاد تفرد (لا) مع الفعل الماضي حتى تُعيد، كقوله تعالى: (فلا صدق ولا صلى)، وإنما أفردها لدلالة آخر الكلام على معناه، فيجوز أن يكون قوله: (ثم كان من الذين آمنوا) قائما مقام التكرير، كأنّه قال: (فلا اقتحم العقبة ولا آمنَ)(69).

قال الفراء "ألا ترى أنّه فسر اقتحام العقبة بشيئين فقال: (فكُّ رقبة أو إطعام في يوم ذي مسغبة)، ثم كان من الذين آمنوا ففسرها بثلاثة أشياء، فكأنّه قال في أوّل الكلام: فلا فعل ذا، ولا ذا، ولا ذا"(70).

الثاني- قول الزمخشري: قال: هي متكررة في المعنى؛ لانَّ معنى (فلا اقتحم العقبة) فلا فكّ رقبة ولا أطعم مسكينا، ألا ترى أنَّه فسّر اقتحام العقبة بذلك(71).

قال أبو حيان: "ولا يتم له هذا إلّا على قراءة (فك) فعلا ماضيا، وقرأ أبو عمرو وابن كثير والكسائي(فك) فعلا ماضيا، ورقبة مصدرا، و أو أطعم فعلا ماضيا

أيضا، والباقون (فكُّ) برفع الكاف اسما، و(رقبة) خُفض بالإضافة، (وإطعام) اسم مرفوع أيضا"(72).

القول الثالث: ذكره أبو حيان، فقال: "وقيل هو جار مجرى الدعاء، كقولهم: (لا نجى ولا سلم) دعاء عليه ألّا يفعل خيراً"(73).

القول الرابع: ذكره أبو حيان أيضا، قال: أن يكون الكلام تحضيضا بـ(لا)، وردّ له أبو حيان بأنّه (لا) وحدها لا تكون للتحضيض(74).

القول الخامس: ذكره الألوسي: وهو أن يكون على حذف الاستفهام، والتقدير: (أفلا اقتحم العقبة) قال: ونُقل ذلك عن أبي زيد، والجبائي، وأبي مسلم(75).

قال الطاهر بن عاشور: وهو استفهام إنكار، والمعنى أنّه يُدّعى إهلاك مال كثير في الفساد من ميسر، وخمر، وغير ذلك، أفلا أهلكهم في الكرب والفضائل لفكِّ الرقاب وإطعام المساكين في زمن المجاعة، فإنّ الإنفاق في ذلك لا يخفى على الناس خلافا لما يدَّعيه من إنفاق(76).

قال الالوسي: وفيه أنه يقبح حذف الاستفهام في مثل هذا الموضع(77).

القول السادس: قول أبي علي الفارسي: إنَّ (لا) في قوله تعالى: (فلا اقتحم العقبة) بمعنى (لم)، أي: لم يقتحمها، و إذا كانت كذلك لم يلزم تكرارها، كما لا يلزم التكرير مع (لم)، وأما قوله: (فلا صدّق ولا صلّى) فهو كقوله: (لم يسرفوا ولم يقتروا)(78).

نقل الواحدي قوله، واستدل على صحته بما أنشده أبو عبيدة والمبرد:[79].

وأيّ خميسٍ لا أفأنا نهابه

وأسيافنا يقطرن من كبشه دما(80).

يعني: لم نفئ، ولم يكرر(لا)(81).

ذكر ابن هشام في سياق كلامه عن (لا) أنَّه يجب تكرارها إذا كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم يعمل فيها، أو فعلا ماضيا لفظا وتقديرا، ومثَّل لذلك كله، ثم قال: "وأمّا قوله سبحانه: (فلا اقتحم العقبة) فإنّ (لا) فيه مكررة في المعنى؛ لانَّ المعنى فلا فكّ رقبة ولا أطعم مسكيناً؛ لأنَّ ذلك تفسير للعقبة، قاله الزمخشري"(82).

وقد سبق بيان ما في كلام الزمخشري من أنَّ ذلك يصح على قراءة (فكَّ وأطعم) بالفعل الماضي، أمَّا على قراءة المصدر فلا يصح، وقد استوحى الزمخشري عبارته هذه من كلام الزجاج، كما قال أبو حيان[83]، ثم قال ابن هشام: قال الزجاج: إنما جاز؛ لأنَّ (ثم كان من الذين آمنوا) معطوف عليه وداخل في النفي، فكأنَّه قيل: (فلا اقتحم ولا آمن)، ولو صحَّ- أي قول الزجاج- لجاز (لا أكل زيدٌ وشرب)(84).

ومفهوم قوله (ولو صح) أنَّه لم يصح؛ لأنَّه عطف على منفيّ (لا) الواجب تكرارها من غير تكرار لها.

غير أنَّ ما انتقده ابن هشام على الزجاج يرد على الزمخشري، تعقب ذلك الشمني بأنَّ هناك فرقا بين كلام الزمخشري وكلام الزجاج؛ لأنَّ التكرار المعنوي بـ(لا) يكون حتى مع وجود العاطف؛ ولذلك جعله في (ثم كان من الذين آمنوا) فورد عليه قولهم: (لا أكل زيدٌ وشرب) دون الزمخشري(85).

المسألة الثامنة: إعراب (أي) في قوله تعالى: (لننزعنّ من كل شيعة أيهم أشدّ):

تكلم ابن هشام عن هذه الآية في معرض حديثه عن استعمالات (أي)، فذكر أنها تأتي على خمسة أوجه:

الأوّل- أن تكون شرطا، نحو (أيًا ما تدعو فله الأسماء الحسنى).

الثاني- أن تكون استفهاما كقوله تعالى: (أيُّكم زادته هذه إيمانا).

الثالث- أن تكون موصولا، نحو: (لننزعن من كل شيعة أيهم أشد).

الرابع- أن تكون دالة على معنى الكمال، نحو: (زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ).

الخامس: أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه (أل) نحو (يا أيَّها الرجلُ)[86].

فلمَّا تكلَّم عن إيٍّ الموصولة ومثل لها بقوله تعالى: (لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) ذكر إعراب سيبويه للآية، وأنّ التقدير عنده (لننزعن الذي هو أشدُّ) على اعتبار (أيّ) موصولة مبنية على الضم في محل نصب مفعول ل(ننزع)، وصدر صلتها وهو المبتدأ محذوف، وخبره أشدّ، ثم بين أنّ هذا الاعراب خالفه فيه الكوفيون وجماعة من البصريين الذين يرون أنّ (أي) الموصولة معربة دائما، كالشرطية والاستفهامية(87).

ومن النحاة الذين خالفوا سيبويه في هذا:

أولا- يونس بن حبيب ومذهبه أن الفعل ننزع معلق بأيّ وأنها وخبرها في موضع نصب، ورده سيبويه وتبعه ابن هشام بأن التعليق خاص بأفعال القلوب ولم يسمع في غيرها(88) ، ويونس يرى أنَّ غير أفعال القلوب يعلق مثلها(89).

ثانيا- قول الخليل وأبي إسحاق الزجاج، قال الزجاج: "ما تبيّن لي أنّ سيبويه غلط إلّا في موضعين هذا أحدُهما فإنه يسلِّم أنَّها تُعرب إذا أُفردت فكيف يقول ببنائها إذا أُضيفت(90).

وإنما قال الزجاج ذلك لأنّ الإضافة من خصائص الأسماء، والإعراب أصلٌ فيها، والجواب عن هذا بأنّها وإن كانت مضافة إلّا أنَّ ما أُضيفت إليه منزَّل منزلة الصدر، فكأنَّها لم تُضف لا لفظا ولا تقديرا، أمَّا الأوّل فلتنزيل المضاف إليه منزلة الصدر لأنّه عِوض عنه قائم مقامه، وأمّا الثاني فلوجود ظاهر الإضافة لفظا، والتقدير لا يجامع اللفظ فبُنيت (أي) في هذه الحالة لانقطاعها عن الإضافة لفظا وتقديرا لسلامة شبه الحرف فيها من المعارض بخلاف بقية أقسامها فإنها إمَا مضافة لفظا من غير تنزيل المضاف إليه منزلة الصدر لوجود الصدر أو لعدم الحاجة إليه أصلا(91).

والذي ذهب إليه الزجاج في هذه المسألة هو رأي الخليل، قال في كتابه معاني القرآن: "والذي أعتقده أنّ القول في هذا هو قول الخليل وهو موافق للتفسير لأنّ الخليل كان مذهبه أو تأويله في قوله تعالى: (ثم لننزعن من كل شيعة) الذي من أجل عُتوّه يقال أيُّ هؤلاء أشدُّ عِتيًّا فيَستعمل ذلك في الأشدّ فالأشدّ والله أعلم"(92).

واستبعد سيبويه قول الخليل، فقال: "وزعم الخليل أنّ (أيّهم) إنما وقع في (اضرب أيّهم أفضل) على أنَّه حكاية، كأنّه قال: (اضرب الذي يقال له أيّهم أفضل) وشبهه بقول الأخطل:

ولقد أبيتُ من الفَتات بمنزل

فأبيتُ لا حرجٌ ولا محرومُ ...

وتفسير الخليل رحمه الله الأول بعيد، إنما يجوز في شعر أو في اضرار ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول: (اضرب الفاسقُ الخبيثُ) تريد الذي يقال له الفاسق الخبيث"(93).

ورأى سيبويه أنّ (أيًا) في هذه الحالة مبنية على الضم كبناء خمسة عشر وما كان بمنزلته على الفتح؛ لأنها استعملت استعمالا لم تُستعمله أخواتها إلّا ضعيفا وذلك أنّه لا يكاد عربي يقول: (الذي أفضل فاضرب، واضرب من أفضل)، حتى يدخل (هو)، ولا يقول (هات ما أحسن، حتى يقول: ما هو أحسن)، فلما فارقت(أي) أخواتها في هذا خالفوا بإعرابها في حالة مخالفتها(94).

وردّ أبو حيان ما أورده سيبويه على قول الخليل بأنه ليس بوارد، ولا يلزمه من حيث إن هذه الأسماء -أعني الفاسق الخبيث- أسماء مفردة، والآية جملة، وتسلط الفعل على المفرد أعظم منه على الجملة(95).

ثالثا- الجرمي قال: "خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول: (لأضربنَّ أيُّهم قائم) بالضم"(96).

أي: كلهم ينصب، وأجاب ابن يعيش عن كلام الجرمي بأنَّه: حكاية لا تمنع أن يكون غيره سمع خلاف ما رواه، ويكون ما سمعه لغة لبعض العرب، وذلك أنَّ سيبويه سمع ذلك وحكاه ويدل على ذلك قوله: وسألتُ الخليل عن قولهم: (اضرب أيُّهم أفضلُ) يعني العرب(97).

رابعا- الأخفش والكسائي قالوا إن مفعول (ينزع) هو (كل شيعة) و(من) زائدة وهما يجيزان زيادتها في الإيجاب(98).

قال السمين الحلبي:" وهذا يخالف في المعنى تخريج الجمهور، فإن تخريجهم يؤدي إلى التبعيض وهذا يؤدي إلى العموم، إلا أن تجعل من لابتداء الغاية لا للتبعيض فيتفق التخريجان"(99).

خامسا- قول الزمخشري: "إنه يجوز أن يكون النزع واقعا على (من كل شيعة) كقوله سبحانه:(ووهبنا لهم من رحمتنا) أي لننزعن بعض كل شيعة، فكأن قائلا قال: من هم؟ فقيل أيهم أشد عتيا"(100).

ورأى أبو حيان أنَّ هذا تكلف، وادِّعاء إضمار لا داعي له، وجعل الجملة الواحدة جملتين(101).

سادسا- رأي ابن الطراوة أنَّ (أيًا) مقطوعة عن الإضافة؛ ولذلك بُنيت، ويردُّ هذا رسمُ الضمير متصلا، بها والإجماع على أنها إذا لم تضف فهي معربة(102).

سابعا- رأي ثعلب وإنكاره مجيء (أيّ) موصولة وأنه لم يسمع (أيُّهم فاضلٌ جاءني) بتقدير (الذي هو فاضلٌ جاءني)(103).

والأقوال في إعراب (أي) في هذه الآية كثيرة وهي مبثوثة في كتب النحو والتفسير.

وقد ذكر ابن هشام هذه الأقوال السابقة وردها جميعا وهو في الرد على الخليل ويونس متبع لسيبويه وفي الرد على الزمخشري متبع لشيخه أبي حيان وقد أجيب عن جميع الاعتراضات التي ذكرها بما سبق بيانه عند عرض الأقوال وتبين أن ما ذهب إليه الزجاج متابعا للخليل متجه في صنعة هذا العلم ولا اعتراض عليه.

المسألة التاسعة: قولهم: إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت الثانية غير الأولى، وإن أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كانت الثانية عين الأولى:

نقل ابن هشام هذا الكلام وقال حملوا عليه ما رُوي: (لن يغلبَ عُسرٌ يسرين) واستشهد في الصورتين الأوليين بأنَّك تقول: (اشتريتُ فرساً ثم بعتُ فرساً) فيكون الثاني غيرَ الأول، وبأنك تقول: (اشتريت فرساً ثم بعت الفرسَ) فيكون الثاني عينَ الأول، واستشهد في الصورة الرابعة – وهي إعادة المعرفة نكرة - بقول الفند الزِمّاني:

صفحنا عن بني ذهلٍ
وقلنا القومُ إخوانُ
عسى الأيَّامُ أن يُرجِع
ن قوماً كالذي كانوا(104)

والشاهد في البيتين مجيء القوم في البيت الأول معرفة ثم كرره قوماً في البيت الثاني نكرة، وعلى هذا فيكون الثاني عين الأول.

ذكر ابن هشام هذه القاعدة المشهورة بين المعربين ونسب القول بها إلى الزجاج(105).

قال الزجاج في بيان معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً﴾:(106) " فذكر العسر مع الألف واللام، ثم ثنّى ذكره فصار المعنى (إنَّ مع العسر يسرين)(107)، واستشهد بحديث جرير وغيره عن الحسن مرسلا أنَّ النبي – صلى الله عليه وسلم –قال: "لن يغلب عسرٌ يسرين"(108)، وقيل: (لو دخل العسرُ جحراً لدخل اليسر عليه)، وذلك أنَّ أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – كانوا في ضيقٍ شديد فأعلمهم اللهُ أنهم سيوسرون، وأن سيفتح عليهم، ويبدلهم اللهُ بالعسرِ اليسر"(109).

وبهذا استفاد الزجاج تعدد اليسر وتفرُّد العسر بمجرد إدخال الألف واللام على العسر دون اليسر، وهذا الأمر اشتهر عند المعربين، وهو عين ما ينتقده ابن هشام.

قال ابن هشام: ويشكل على ذلك (أي على الاكتفاء بمجرد تلك القاعدة المشهورة بين المعربين) أمورٌ ثلاثة:

أحدها- أنَّ الظاهر في آية (ألم نشرحْ) أنَّ الجملة الثانية تكرار للأولى، كما تقول: (إنَّ لِزيد دارا – إنَّ لِزيد دارا) وعلى هذا فالثانية عين الأولى.

الثاني- أنَّ ابن مسعود قال: (لو كان العسرُ في جحر لطلبه اليسرُ حتى يدخل عليه إنَّه لا يغلبُ عسرٌ يسرين) مع أنَّ الآية في قراءة ابن مسعود وفي مصحفه مرة واحدة، فدل على ما ادعيناه من التأكيد، وعلى أنَّه لم يستفد تكرر اليسر من تكرره منكراً، بل من غير ذلك، كأن يكون فَهِمه مما في التنكير من التفخيم فتأوَّله ليسر الدارين.

الثالث- أنَّ في التنزيل آيات ترُد هذه الأَحكام الأَربعة فيشكل على الأول- وهو إعادة النكرة نكرة فتكون الثانية غير الأولى- قوله تعالى: ﴿اللهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾(110)، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾(111). فالضعف الثاني عين الأول مع أن النكرة أعيدت نكرة، وكذلك إله الثاني عين الأول ويشكل على الثاني قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾(112).

فالصلح الأوّل خاص والثاني عام، فحصل التغاير بين الكلمتين مع أن النكرة أعيدت معرفة.

ويشكل على الثالث قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ﴾(113) فحصل التغاير بين الملكين مع أن المعرفة أعيدت معرفة، ويشكل عليه أيضا قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلا الْإِحْسَانُ﴾(114).

فالإحسان الأول عمل والثاني ثواب مع المعرفة أعيدت معرفة.

ويشكل على الرابع قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾(115).

فإذا ادُّعي أنَّ القاعدة في هذه الأحكام الأَربعة مستمرة مع عدم القرينة فأمَّا إن وجدت قرينة فالتعويل عليها سَهُلَ الأمر(116).

فجعل ابن هشام الضابط والمرجع في معرفة المراد مع هذه القاعدة هو القرينة.

وقال التفتازاني: "واعلم أنَّ المراد أنَّ هذا هو الأصل عند الإطلاق وخلو المقام عن القرائن، وإلاّ قد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي

فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾(117).

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث يمكن أن نجمل ما توصلنا إليه في النقاط الآتية:

1-إشارة ابن هشام إلى الزجاج في أكثر من ثلاثين موضعاً.

2-وافقه في كثير من المواضع وخالفه في بعض، واعترض عليه في بعض، واستحسن رأيه واحتج له في بعض.

3-تنوعت مسالك ابن هشام في النقد والاستدراك، فتارة يحتج بالنقل أو السماع، وتارة بالقياس، وتارة بالإجماع، وتارة بالسياق وقرائن الأحوال.

4-تنوعت المسائل التي انتقد فيها ابن هشام الزجاج فمنها ما يتعلق بالأدوات والحروف، ومنها ما يتعلق بالبناء والإعراب، ومنها ما يتعلق بالإضافة، ومنها ما يتعلق ببعض الأساليب.

5-كانت آراء ابن هشام في أكثر ما انتقده على الزجاج موافقة لآراء جمهور البصريين، كانتقاده له في إضافة كم الاستفهامية، وفي مخالفته له في إذا الفجائية.

6-لم يكن ابن هشام سابقاً في غالب ما انتقده على الزجاج؛ فإن كثيراً مما انتقده سبقه إليه بعض النحاة كانتقاده لإطلاق قاعدة تكرر الكلمة في التنكير، أو التعريف، أو مختلفة بينهما، وتعددها تبعاً لذلك أو تفردها، فقد سبقه إلى انتقاد هذا الإطلاق الزمخشري وأبو حيان وغيرهما.

([1])- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي، تح: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث بيروت، ط1، 2000، 228/5.

([2]) -سورة البقرة، الآية: 224.

([3]) -سورة البقرة، الآية: 184.

([4]) -مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تح: مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، ط6، 1985م، 41/1.

([5]) -معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تح: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت، ط1، 1988م، 300/1.

([6]) شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني، صححه وعلق عليه، أحمد عزو عناية،

1/112، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ط1، 2007م.

([7])- البحر المحيط، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، حيان أثير الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل، 177/2، دار الفكر بيروت، د.ت، 1999م،

([8]) -المرجع السابق، 177/2، وينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو، بن أحمد الزمخشري جار الله، 275/1، دار الكتاب العربي بيروت، ط،3، 1988م.

([9]) -سورة النساء، الآية: 79.

([10])- مغني اللبيب، 144/1.

([11]) -معاني القرآن وإعرابه، 151/3.

[12]([12]) -سورة البقرة: الآية 83.

([13]) -مغني اللبيب، 528.

([14]) -سورة آل عمران، الآية: 187.

([15]) -معاني القرآن وإعرابه، 162/1

([16]) -البحر المحيط، 288/1، وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبدالدايم المعروف بالسمين الحلبي، تح: أحمد الخراط، 459/1، دار القلم دمشق، د.ت، و معاني القرآن، أبو زكرياء يحي بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الفراء، تح: أحمد يوسف النجاتي، و محمد علي النجار، و عبدالفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، د.ت، و معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء البلخي المصري المعروف بالأخفش الأسط، تح: هدى محمود قراعة، 141/1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1990م.

([17]) سورة البقرة، الآية: 42.

([18]) متفق عليه، أخرجه البخاري، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، في باب البول في الماء الدائم، برقم (236)، 94/1، وأخرجه مسلم في باب الطهارة، برقم (288).

([19]) هو: يحي بن شرف بن مرّي بن حسن النووي الحزامي النووي الشافعي أبو زكرياء محي الدين، علّامة بالفقه والحديث، ولد سنة إحدى وثلاثين وستمائة، وتوفي سنة ست وسبعين وستمائة، انظر ترجمته في الأعلام، 149/8، وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي، تح: محمود محمد الطناحي، و عبدالفتاح محمد الحلو، 156/5، هجر للطباعة والنشر، ط2، 1413هـ

([20]) ينظر: مغني اللبيب، ص161.

([21]) ينظر: المصدر السابق ص161 .

([22]) ينظر: المصدر نفسه، ص161.

([23]) البحر المحيط، 290/1.

([24]) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبدالدايم المعروف بالسمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخراط، 322/1، دار القلم- دمشق، د،ط.

([25]) التحرير والتنوير، 1/ 470.

([26]) روح المعاني، 228/1.

([27]) مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، وابنه: محمد 172/7، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف-المدينة المنورة، 2004.

([28]) سورة طه، الآية: 63.

([29]) ينظر: مغني اللبيب، ص793.

([30]) ينظر: الدر المصون،8/63-68.

([31]) ينظر: معاني الزجاج، 363/3.

([32]) سورة الشعراء، الآية: 197.

([33]) ينظر: مغني اللبيب، ص591.

([34]) معاني الزجاج، 101/4.

(56)- الشاهد في البيت أنَّ خبر (لا) النافية العاملة عمل ليس قد يُتلفظ به كما جاء في هذا البيت وإن كان قليلا، وينظر: شرح ابيات مغني اللبيب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، تح: عبدالعزيز رباح، و أحمد يوسف دقاق، 377/2-378،دار المأمون للتراث-دمشق،ط1، 1978م، و أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، قدم له ووضح هوامشه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ابن هشام الأنصاري، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محي الدين عبدالحميد، 251/1-252، دار الطلائع للنشر-القاهرة، د.ت، 2009م.

(57)- ينظر: مغني اللبيب، ص749.

(58)- مغني اللبيب، ص750.

(59)- معاني الزجاج، 431/2.

(60)- الكشاف، 247/2.

(61)- البحر المحيط، 373/5.

(62)- ينظر: الإغفال، 848-858.

(63)- البحر المحيط، 373/5.

(64)- ينظر: البحر المحيط، 373/5.

(65)- ينظر: مغني اللبيب، ص750،751.

(66)- مغني اللبيب، ص245-وص395.

(67)- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، تح: عبدالمنعم أحمد هريدي، 1705/4، جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي إحياء التراث الإسلامي، ط1، د.ت.

(68)- أي: قياس الاستفهامية على الخبرية.

(69)- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 329/5.

(70)- معاني القرآن، الفراء، 265/3 .

(71)- الكشاف، 756/4.

(72)- البحر المحيط، 482/10.

(73)- المصدر السابق، 482/10.

(74)- المصدر نفسه، 482/10.

(75)- روح المعاني في تفسير لقرآن والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني الألوسي، تح: علي عبدالباري عطية، 355/18، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415ه.

(76)- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، 356/3، الدار التونسية للنسر، د.ت 1984.

(77)- روح المعاني، الألوسي، 355/18.

(78)- الحجة للقراءات السبعة، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار أبو علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، 414/6،415، دار المأمون للتراث، دمشق-بيروت، ط2، 1993م.

(79)- الكامل، محمد بن يزيد المبرد أبو العباس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم 1044/2، دار الفكر العربي،-القاهرة، ط3، 1997م.

(80)- البيت لطرفة بن العبد.

(81)- ينظر: التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بم محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، حقق في خمسة عشرة رسالة دكتوراه بجامعة

(35) الكشاف، 436/2.

(36) الدر المصون، 553/8..

(37) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري، تح: فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل، ص438-442، دار الكتب العلمية-بيروت – لبنان، ط1، 1992م.

(38) – المصدر السابق، ص374.

(39) -الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ومعه: حاشية الانتصاف فيما تضمنه الكشاف، لابن منير الإسكندري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، 472/3، دار الكتاب العربي-بيروت، ط،3، 1407ه.

(40) -ينظر: البحر المحيط، 355/7.

(41) -ينظر: الجنى الداني، ص375.

(42) -المصدر السابق، ص375.

(43) -ينظر: مغني اللبيب، ص120.

(44) – ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري، تح: فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل، ص438-442، ومغني اللبيب، ص180.

(45)- نقله ابن هشام عن الزجاج، ولم أجده في كتاب الزجاج، ينظر، مغني اللبيب، ص182.

(46) -شرح الدماميني، 502/1.

(47) -همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تح: عبدالحميد هنداوي، 487/1، المكتبة التوفيقية- مصر، د.ط.

(48) -ينظر: سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنّي، 304/1، دار الكتب العلمية-بيروت- لبنان، ط1، 2000م.

(49) -مغني اللبيب، ص252.

(50) -الجنى الداني في حروف المغاني، ص569.

(51)- مغني اللبيب، ص253.

(52)- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه، تح: عبدالسلام هارون، 295/2، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط3، 1988م.

(53)- البيت لم يُعرف قائله، وينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، ومعه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محي الدين عبدالحميد، ص225، دار الطلائع-القاهرة، د.ت، 2009م.

(54)- مغني اللبيب، ص315.

(55)- همع الهوامع، ص119، و الجنى الدان، ص193.

(108)- روائع التفسير، زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي، جمع وترتيب: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، 593/2، دار العاصمة -المملكة العربية السعودية، ط1، 2001م، وانظر المستدرك على الصحيحين، أبو عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله بن حمدويه بن نعيم بن الحاكم الضِّبّي الطهماني النيسابوري، تح: مصطفى عبدالقادر عطا، 575/2، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1990م.

(109)- رواه ابن أبي الدنيا بإسناده عن ابن مسعود، أنظر روائع التفسير، 593/2.

(110)- سورة الروم: الآية: 54.

(111)- سورة الزخرف: الآية 184.

(112)- سورة النساء: الآية 128.

(113)- سورة آل عمران: الآية 26.

(114)- سورة الرحمن: الآية 60.

(115)- سورة النساء: الآية 153.

(116)- مغني اللبيب، 863.

(117)- سورة الزخرف: الآية 184.

قائمة المصادروالمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

[1]- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، قدم له ووضح هوامشه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ابن هشام الأنصاري، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع البحث العلمي إحياء التراث الإسلامي، ط1، د.ت.

[2]- البحر المحيط، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، حيان أثير الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت، د.ت، 1999م،

[3]- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنسر، د.ت 1984.

[4]- التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بم محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، حقق في خمسة عشرة رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، دار عمادة البحث العلمي-جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1430هـ.

[5]- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري، تح: فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية -بيروت – لبنان، ط1، 1992م.

[6]- الجنى الداني في حروف المغاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري، تح: فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية -بيروت – لبنان، ط1، 1992م، ومغني اللبيب، ص180.

[7]- الحجة للقراءات السبعة، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار أبو علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق-بيروت، ط2، 1993م.

الإمام محمد بن سعود، 26/24، دار عمادة البحث العلمي-جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1430هـ.

(82)- مغني اللبيب، ص321.

(83)- البحر المحيط/، 482/10.

(84)- مغني اللبيب، ص321.

(85)- ينظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، 49/2، المطبعة البهية -مصر، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح: عبداللطيف محمد الخطيب، 312/3، ط1، 2006م، التراث العربي-الكويت.

(86)- مغني اللبيب،ص510.

(87)- ينظر: مغني اللبيب، ص512.

(88)- ينظر: المصدر السابق، ص512، والبحر المحيط، 287/7.

(89)- الدر المصون، 622/7.

(90)- نقل هذا الكلام عن الزجاج غير واحد من النحاة والمفسرين غير أنّي لم أجده في واحد من كتبه ونقله السمين الحلبي عن النحاس، قال: وسمعت أبا إسحاق الزجاج...، ولم أجده أيضاعند النحاس)، الدر المصون، 624/7).

(91)- ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح: مجموعة من العلماء، 506/1، معهد البحوث العلمية إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى-مكة المكرمة، ط1، 2007م.

(92)- ينظر: معاني الزجاج، 340/3.

(93)- الكتاب، 401/2.

(94)- ينظر: الكتاب،400/2.

(95)- ينظر: البحر المحيط، 287/7.

(96)-ينظر: مغني اللبيب ص512، و شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي بن البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش، قدم له: إميل بديع يعقوب، 146/3، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2001م.

(97)- ينظر شرح المفصل، 146/3.

(98)- ينظر: التبيان في علوم القرآن، 2/ 878.

(99)- هذان من أبيات قالها في حرب البسوس، واسمه سهل بن شيبان بن ربيعة بن ومّان الحنفي، وقوله: صفحنا، أي: أعرضنا، ينظر: شرح شواهد المغني، 18/8.

(100)- الكشاف، 3/ 34.

(101)-ينظر البحر المحيط، 7/ 287.

(102)-ينظر مغني اللبيب، 109

(103)-ينظر مغني اللبيب، ص 109.

(104)- الدر المصون، 7/ 622.

(105)- مغني اللبيب، ص861.

(106)- سورة الشرح: الآية: 6.

(107)- معاني الزجاج، 341/5.

[8]- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبدالدايم المعروف بالسمين الحلبي، تح: أحمد الخراط، دار القلم دمشق، د.ت.

[9]- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبدالدايم المعروف بالسمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق، د،ط.

[10]- روائع التفسير، زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي، جمع وترتيب: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار العاصمة -المملكة العربية السعودية، ط1، 2001م.

[11]- روائع التفسير، زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي، جمع وترتيب: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار العاصمة -المملكة العربية السعودية، ط1، 2001م.

[12]- روح المعاني في تفسير لقرآن والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني الألوسي، تح: علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ.

[13]- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنّي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط1، 2000م.

[14]- شرح ابيات مغني اللبيب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، تح: عبدالعزيز رباح، و أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث-دمشق،ط1، 1978م.

[15]- شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني، صححه وعلق عليه، أحمد عزو عناية ، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ط1، 2007م.

[16]- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، تح: عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي إحياء التراث الإسلامي، ط1، د.ت.

[17]- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي بن البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2001م.

[18]- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، ومعه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع-القاهرة، د.ت، 2009م.

[19]- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، المصري، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع -القاهرة، د.ط .

[20]- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي، تح: محمود محمد الطناحي، و عبدالفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، ط2، 1413هـ

[21]- الكامل، محمد بن يزيد المبرد أبو العباس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي،-القاهرة، ط3، 1997م.

[22]- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه، تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط3، 1988م.

[23]- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو، بن أحمد الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي بيروت، ط،3، 1988م.

[24]- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ومعه: حاشية الانتصاف فيما تضمنه الكشاف، لابن منير الإسكندري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي-بيروت، ط،3، 1407هـ.

[25]- مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، وابنه: محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف-المدينة المنورة، 2004.

[26]- المستدرك على الصحيحين، أبو عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله بن حمدويه بن نعيم بن الحاكم الضَبّي الطهماني النيسابوري، تح: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1990م.

[27]- المستدرك على الصحيحين، أبو عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله بن حمدويه بن نعيم بن الحاكم الضَبّي الطهماني النيسابوري، تح: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1990م.

[28]- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تح: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت، ط1، 1988م.

[29]- معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء البلخي المصري المعروف بالأخفش الأسط، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1990م.

[30]- معاني القرآن، أبو زكرياء يحي بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الفراء، تح: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبدالفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، د.ت.

[31]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تح: مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، ط6، 1985م.

[32]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح: عبداللطيف محمد الخطيب، 312/3، ط1، 2006م، التراث العربي-الكويت

[33]- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح: مجموعة من العلماء، معهد البحوث العلمية إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى-مكة المكرمة، ط1، 2007م.

[34]- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، 49/2، المطبعة البهية -مصر.

[35]- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تح: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- مصر، د.ط.

[36]- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي، تح: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث بيروت، ط1، 2000.